تصور مقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة

A proposed Scenario to Include some Women's Issues in the Content of the Philosophy Curriculum

إعداد

د /عبير أحمد عبد الله حسانين عبد الهادي

مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس

كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة

abeerahmedabdelhady@cu.edu.eg

أ.د. إلهام عبد الحميد فرج بلال

أستاذ المناهج وطرق التدريس

elham_belal@yahoo.com

أ.م. د. سامح إبراهيم عوض الله

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد

samehphilosopher@cu.edu.eg

كلية الدراسات العليا للتربية –جامعة القاهرة

مستخلص البحث:

تناول البحث موضـوع: " **تصـور مقترح لتضـمين بعض قضـايا المرأة في محتوى منهج الفلسـفة**"، وقد تحددت مشكلته في "ضعف في تضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة "، ويمكن بحث مشكلة البحث من خلال إجابة السؤالين الآتيين:

س 1: ما قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية؟

س 2 : ما التصور المقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية؟

واقتصر البحث على الحدود الموضوعية التالية: بعض القضايا الخاصة بالمرأة :(قضايا سياسية – قضايا اجتماعية – قضـايا ثقافية – قضـايا اقتصـادية–قضـايا صـحية)، وكتاب (مبادئ التفكير الفلسـفي والعلمي) المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي طبعة (2020م –2021 م) .

كما اسـتخدمت الباحثة المنهج الوصـفي، وذلك عند تناول الإطار النظري للبحث ولوضـع تصـور مقترح لتضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة.

الكلمات المفتاحية: قضايا– المرأة– تصور مقترح – منهج الفلسفة.

Abstract: This research deals with the topic: “A proposed scenario for including some women's issues in the context of the philosophy curriculum,” and its problem was identified in “including some women's issues in the context of the philosophy curriculum. “The research problem can be determined through the following two questions :

Q1: What are the women's issues that should be included in the philosophy curriculum at the secondary stage ?

Q2: What is the proposed scenario for including some women's issues in the context of the philosophy curriculum at the secondary stage ?

The research was limited to the following thematic boundaries: Some issues related to women: (political issues - social issues - cultural issues - economic issues - health issues), and a book (Principles of Philosophical and Scientific Thinking) scheduled for students of the first secondary grade (edition of 2020 -2021) , and also employed the descriptive approach, when dealing with the theoretical framework of the research and to develop a proposed scenario to include women's issues in the context of the philosophy curriculum .

Keywords: Issues - Women – Proposed Scenario – Philosophy Curriculum.

تصور مقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن كثيرًا من التحديات المعاصرة، مثل: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي تؤثر بدورها على مؤسسات المجتمع المختلفة، بما فيها المؤسسة التعليمية بكل ما تتضمنه من مقومات مادية وبشرية، ومن التحديات المعاصرة انتشار قضايا التمييز والتهميش بكل ما تحمله من مضامين وممارسات سلبية تؤثر على سير العملية التعليمية وتعوق ركب التقدم.

وتتضمن قضايا التمييز والتهميش كل معاني الظلم التي تُتَّبع ضد فئة معينة على أساس النوع أو اللون أو الدين أو الإعاقة، وهذه النوعية من القضايا تثير الجدل حولها، كقضايا المرأة.

وقد أكدت **(إلهام عبد الحميد: 2014 : 244)** أن قضايا المرأة قضايا جدلية؛ لأنها كانت ولا تزال موضع خلاف وصراع ونضال حول فهمها، وتقديم حلول لها عبر التاريخ، وهي قضايا إنسانية ترتبط بقيم المساواة والعدالة والتسامح مع الآخر، كما تحمل جانبًا اجتماعيًا؛ لأنها ترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، والطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة أو الرجل، فالنسق القيمي والثقافي يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية.

وقد تمثل هذا الجدل، أيضًا، في النظر إلى التردي الملحوظ لأوضاع المرأة، والذي يسير ويتطور في المجتمع بخطى ثابتة، جنبًا إلى جنب، مع تزايد مشاركة المرأة في المجتمع في كافة مجالات العمل، وكذلك أيضًا جنبًا إلى جنب، مع اتساع نسبة المتعلمات، "وهو الأمر الذي يثير حيرة الكثير من المراقبين والمحللين؛ لأننا إذا نظرنا إلى التعليم، فإننا سوف نصل إلى أن أوضاع المرأة بصفة عامة قد تحسنت في العقود الثلاث الأخيرة، بالمقارنة مثلًا بالعقود الثلاث التي سبقتها، ولكن في المقابل لو نظرنا بدقة إلى نظرة المجتمع إلى المرأة لوجدنا أن هناك بصفة عامة نظرة تقلل من مكانة المرأة، بل وتنادي بمكانة أقل لها" **(أحمد زكى وآخرون : 2007 : 5).**

ويمثل الإطار الاجتماعي الثقافي التاريخي أهمية كبيرة في تكوين تلك الصورة، فكل مجتمع له أسلوب حياته ومعاييره الاجتماعية الخاصة به، وتتكون الصورة الذهنية خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كما يتأثر الفرد بظروفه الخاصة، من حيث تعليمه ودرجة وعيه وإدراكه، وأيضًا الطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها، بالإضافة إلى الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية التي تحيط به، وبذلك فإن الصورة المتكونة لدى الإنسان نحو الآخر ترتبط بالنسق القيمي والمعرفي الذي تنتظم فيه تصورات

الإنسان وأفكاره ومفاهيمه، التي تتأثر بالنسق المعرفي والثقافي السائد في المجتمع، والجدير بالذكر أن الصورة المتكونة لدى الإنسان ليست ثابتة على الرغم من تمسكه بها؛ لأنها قابلة للتغيير، تتأثر بخبرات الاتصال الاجتماعية والثقافية، وهي بذلك عملية ديناميكية لا توصف بالثبات والجمود، بل تتصف بالتفاعل والمرونة، ومن ثم التطور العميق. **(إلهام عبد الحميد : 2006 : 197)**

وتشكل قضايا المرأة جزءًا مهمًّا من القضايا العامة التي تشغل المجتمع، إلا أن هذه القضايا الخاصة بالمرأة لم تحظ باهتمام كبير في المناهج الدراسية المصرية على الرغم من التأثير البالغ الأهمية للمناهج الدراسية في تشكيل فكر ووعي المتعلمين واتجاهاتهم وسلوكياتهم، وما لها من دور كبير في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنها القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في المجتمع، والضمانات الكافية لممارسة المرأة لأدوارها المنوطة بها. **(سامح إبراهيم، وهند محمد : 2014 : 411).**

وقد دعت بعض الدراسات والبحوث السابقة إلى أهمية تضمين قضايا المرأة بالمناهج الدراسية، مثل: دراسة **(إلهام عبد الحميد: 2006) ودراسة (هناء حسني:2007) ،ودراسة (سامح إبراهيم، هند محمد: 2014)، ودراسة (سحر محمد: 2017 م).**

ومن خلال ما سبق تتضح أهمية تضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة لدى طلاب المرحلة الثانوية حتى تتحقق العدالة والمساواة بين الطلاب والطالبات، وتتغير الصورة النمطية السلبية عن المرأة التي ترتبط بالأدوار التقليدية، وتنمية وعي المرأة بحقوقها وواجباتها، بالإضافة إلى تعرُّف الرجل حقوق المرأة ليحافظ عليها ويدافع عنها.

مشكلة البحث:

تحددت مشكلة البحث في تضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة "، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال السؤالين الآتيين:

س 1: ما قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية؟

س 2 : ما التصور المقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية؟

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى:

– تعرف قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية.

–تعرف التصور المقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية.

أهمية البحث:

من المتوقع أن يسهم البحث في:

1- مساعدة معلمي مادة الفلسفة في تعرف قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية.

2- تطوير تدريس مادة الفلسفة من خلال تضمين بعض قضايا المرأة.

3- تزويد مكتبة المناهج وطرق التدريس بـ (تصور مقترح لتضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة).

4- قد يفتح هذا البحث المجال لمزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول تصورًا مقترحًا لتضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على:

-الحدود الموضوعية:

- بعض القضايا الخاصة بالمرأة (قضايا سياسية – قضايا اجتماعية – قضايا ثقافية – قضايا اقتصادية-قضايا صحية).
- كتاب (مبادئ التفكير الفلسفي والعلمي) المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي طبعة (2020م – 2021 م) .

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وذلك عند تناول الإطار النظري للبحث ولوضع تصور مقترح لتضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة.

مصطلحات البحث :

قضايا المرأة:

تعرَّف بأنها: مصطلح واسع يستخدم لوصف ودراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، من حيث صلتها بوضع المرأة في المجتمع البشري، وتناول المسائل المتعلقة بالسياسة العامة للمرأة والعنف المنزلي وتربية الطفل. **(2015: Shanon Ho and Ben Max)**

كما تعرف بأنها: الموضوعات التي تشير إلى أي قلق قد يؤثر على المرأة، وهي تشمل التحديات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة.(**association of mental health:2017**)

ويُعرف **(سامح إبراهيم، هند محمد: 2014 : 420)** قضايا المرأة وحقوقها بأنها: كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق، كالحق في (التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وحق

اختيار الزوج، وصنع القرار، والحق في حرية التعبير وإبداء الرأي)، كما تشمل كل ما يمسها ويتعلق بها من قضايا، مثل: (قضايا التمييز والمساواة بين الجنسين، والعادات والتقاليد التي تُلْحِق ظلمًا بالمرأة، ووضع المرأة في الدستور، والاتفاقيات الدولية).

بالرجوع للتعريفات السابقة تستنتج الباحثة تعريف قضايا المرأة بأنها: الموضوعات والمشكلات التي ترتبط بالمرأة، التي تثير الاهتمام، وتحتل مركز الصدارة في تفكير المجتمع، وتعمل على توجيه السلوك المجتمعي من أجل اتخاذ موقف منها، وتتنوع هذه الموضوعات ما بين موضوعات إيجابية، كحقوق المرأة (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية)، وموضوعات سلبية، مثل العنف ضد المرأة (عنف نفسي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، جنسي، ثقافي).

إجراءات البحث:

تتحدد إجراءات البحث في: الإطار النظري للبحث، والذي يتضمن الإجابة عن سؤالي البحث، وهما: **تصنيف قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية**، ووضع **التصور المقترح لتضمين بعض قضايا المرأة في محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية**

أولًا : تصنيف قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية:

لتحديد وتصنيف قضايا المرأة التي يجب أن يتضمنها محتوى منهج الفلسفة بالمرحلة الثانوية قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات التربوية والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت قضايا المرأة ثم قامت بإعداد قائمة أولية بقضايا المرأة المرتبطة في صورتها المبدئية، وعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين التربويين لضبطها، ولتحكيمها، ثم إجراء التعديلات اللازمة للوصول إلى الصورة النهائية، وتوصلت الباحثة إلى القائمة بصورتها النهائية؛ حيث تضمنت (5) قضايا رئيسة يندرج تحتها (20) قضية فرعية، وقد تكونت قائمة قضايا المرأة في صورتها النهائية من خمسة أجزاء **الجزء الأول:** وتناول قضايا المرأة الثقافية؛ حيث يتضمن أربع قضايا فرعية كالتالي: (تعليم المرأة، صورة المرأة في المناهج الدراسية، المكانة الحقوقية للمرأة (وضع المرأة في الدستور أو القانون)، والتصور بوجود اختلاف بين طريقة تفكير المرأة والرجل) **والجزء الثاني:** وتناول قضايا المرأة الاجتماعية ويتضمن ثلاث قضايا فرعية، كالتالي: (مكانة المرأة في المجتمع، تعدد الزوجات، والزواج المبكر) ، و**الجزء الثالث:** وتناول قضايا المرأة الاقتصادية، ويتضمن خمس قضايا فرعية كالتالي:(عمل المرأة في وظائف تقليدية وغير تقليدية، ميراث المرأة، المرأة المعيلة، حق التملك والتصرف والإدارة في الممتلكات، المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة) ، **والجزء الرابع** : وتناول قضايا المرأة السياسية ويتضمن أربع قضايا فرعية كالتالي: (الترشح والانتخاب مثل التشريع والرئاسة، المشاركة في منظمات المجتمع المدني

والأحزاب السياسية، تقلد المرأة لمناصب السلطة القضائية، تقلد المرأة للمناصب القيادية والوظائف الإدارية العليا والسلك الدبلوماسي والقنصلي)، **والجزء الخامس:** وتناول قضايا المرأة الصحية والذى يتضمن أربع قضايا فرعية كالتالي: (الرعاية الجسمية والنفسية، الإجهاض، تنظيم النسل، الختان).

وفيما يلى تفصيلٌ لذلك:

1- قضايا المرأة الثقافية:

تنقسم بعض القضايا الفرعية المنبثقة من القضايا الثقافية للمرأة، إلي:

أ- قضية تعليم المرأة:

لا يمكن للمرأة العربية أن تقوم بالدور المطلوب والمتوقع منها في تنمية مجتمعها العربي، إلا إذا نالت حظها من الرعاية الشاملة والتعليم المناسب لقدراتها؛ نظرًا لتعقد الحياة في هذا العصر، ويتطلب قيامها بالأعباء الملقاة على عاتقها ومسئولياتها قدرًا مناسبًا من التربية والتعليم، فالتعليم يساعد المرأة على تدعيم شخصيتها، ويمنحها الثقة والوعي والإدراك الكامل للأمور من حولها، ويجعلها أكثر قدرةً على الاختيار والدفاع عن حقوقها، ورفع مستواها الاقتصادي، كما يجعلها أكثر قدرةً على تنظيم أسرتها، والاهتمام بأطفالها صحيًا وتربويًا .

وقد أكدت دراسة نوسباوم (**Nussbaum: 2000: 17**)أهمية التعليم لأفراد المجتمع عامةً وللمرأة خاصةً؛ حيث تستطيع المرأة المتعلمة أن تسهم بقوة في تقدم المجتمع، كما دعت في دراستها إلى ضرورة تحول اهتمام المرأة من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث، ومواكبة التطورات العالمية.

ب- قضية المكانة الحقوقية للمرأة:

يعد الاهتمام بالمرأة والوعي بحقوقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مقياسًا لتطور المجتمع ونموه ، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمدى تقدم المرأة، ومشاركتها في التنمية في مجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الثقافية، وقد تجلَّى ذلك عندما بدأت المحافل الدولية تُظْهِر اهتمامًا ملحوظًا بقضايا المرأة ودمجها في عمليات التنمية المختلفة؛ حيث إن للمرأة دورًا كبيرًا في مختلف المجتمعات؛ لذلك كان من الضروري الاهتمام بوعي المرأة بحقوقها؛ لما له من أثر كبير في تنمية المجتمعات.(**غادة سعد : 2017 (5**

والمرأة على اختلاف مستوياتها التعليمية – باستثناء خريجات كليات الحقوق – لا تعرف من حقوقها القانونية إلا القليل، وما تعرفه من معلومات يتصف بالعمومية المفرطة، دون أي تحديد علمي أو تأصيل في مصدره، ذلك أن التعليم لا يقدم أي قدر من المواد التي تتناول حقوق المرأة والأوضاع القانونية الخاصة

بالأسرة ما عدا ما يقدَّم في كلية الحقوق، ولهذا فإن النسبة الكبرى من المشاكل القانونية التي تقع فيها المرأة إنما تعود إلى جهلها المفرط بحقوقها القانونية، سواء تلك التي تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية أو بغيرها من المجالات، أي أن هناك أزمة حقيقية تتعلق بوعي المرأة بحقوقها القانونية. **(رفيقة سليم : 2007: 154)**

لذلك يجب تنمية وعي المجتمع بشكل عام، وبخاصة النساء بكيفية تطوير القوانين، من أجل تمكينهن من تطوير أوضاعهن، والمساهمة الفعالة في تطوير المجتمع، وإلغاء كافة أشكال التمييز القانونية، وتنمية وعي النساء بحقوقهن وواجباتهن، فوعي المرأة بحقوقها يساعدها على التفاعل داخل المجتمع، وأداء أدوارها بفاعلية، أما انعدام وعيها فيسبب لها عدم التوازن وعدم وضوح الرؤية لدورها داخل المجتمع، فالوعي بالحقوق هو المدخل الرئيس لنجاح المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه.

ج- قضية تصور وجود اختلاف بين طريقتي تفكير المرأة والرجل:

ويتضمن الميراث الثقافي للمرأة النظرة إلى الفرق في التفكير بين الرجل والمرأة، فبعض المفكرين يرون أنه لا يوجد اختلاف بين تفكير المرأة والرجل، والبعض يرى أن عامل التربية هو المسبب للفروق في التفكير. وقد ذكرت **(إلهام عبد الحميد: 2006: 128)** "أن الضعف البدني للمرأة لا يعود إلى تكوينها البيولوجي، ولكن إلى سبب اجتماعي، فالمرأة في الأوساط الشعبية لا تتوقف عن العمل أبدًا، بل تواصل عملها، وتقوم بالطحن والخبز والطبخ وغسل الثياب وغزل النسيج وجمع الحطب والرعي والزرع، إضافةً الى رعاية أسرتها، فكيف يمكن وصف المرأة بالضعف؟ حتى وإن كانت المرأة أضعف من أن تنافس الرجل في حمل الأثقال فهي جديرة بأن تنافسه في حل المشكلات العقلية والاجتماعية وتحمل المسئولية، ومواجهة الصعاب وأداء كثير من الأعمال، كما أن قضية القوة البدنية لم يعد لها في ظل التطور التكنولوجي قيمة كبيرة، ومن ثَمَّ فإن المرأة يمكن أن تكون ذات كفاءة عالية في جميع الأعمال والمواقع.

ويرى الفيلسوف ميل**(جون استيورات مل: 1998 : 25)** " أن هناك فروقًا عقلية بين الرجال والنساء، ولكنها ليست سوى الأثر الطبيعي للاختلاف في التربية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهي لا تدل على اختلاف جذري في الخِلقة الطبيعية، ولا شك من وجود عباقرة على مدار التاريخ من النساء سواء في العصور القديمة أو الحديثة رغم القيود والظروف الخانقة التي تعمل فيها المرأة " ويسوق "ميل" نماذج في مجال السياسة الذي يقال: إن المرأة غير قادرة على العمل فيه، فهناك الملكة إليزابيث 1523 -1603 التي حكمت إنجلترا من عام 1558 إلى1603، وكان عهدها من أزهى العصور في التاريخ، وأيضًا جان دارك (1412-1431) القديسة والبطلة الفرنسية التي حاربت الإنجليز الذين احتلوا وطنها، وهزمتهم بإرادتها الحديدية.

أي أن الظروف الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية وطبيعة التربية هي التي أدت إلى الاختلاف في الأعمال التي يقوم بها الرجل والمرأة، ولا يرجع ذلك إلى طبيعة كلٍّ منهما.

د- قضية صورة المرأة في المناهج الدراسية:

تتعدد المصـادر الثقافية التي تؤثر في قدرة المرأة، وتؤثر في تكوين صـورة نمطية تقليدية تحصـرها في إطارها، وأهم تلك المصـادر التعليم والوسـائل الإعلامية من سـينما وتليفزيون وصـحافة وإذاعة... إلخ، أما التعليم فإن التمييز فيه صـارخ بين الذكور والإناث، فعلى الرغم من مبدأ تكافؤ الفرص لكليهما إلا أنه على مستوى الممارسة نجد التفاوت واضحًا بينهما في جميع المراحل التعليمية، كما أن القيم التي تُبَثُّ من خلال المناهج الدراسـية تؤكد تهميش الفتاة، من حيث الأدوار والمكانة الاجتماعية والأدبية والأعمال الذهنية واتخاذ القرارات الأساسية، أما صورة المرأة العاملة والقائدة والمثقفة والمبدعة والقادرة على المشاركة في صنع القرار، فهي صورة غير موجودة أو صورة باهتة إذا ما ظهرت، ومن ثم فإن القيم التي تنبثق من العملية التعليمية لا تنمي قيم المساواة أو المشاركة الحقيقية الكاملة، وإنما تكرس القيم الدونية التي تجعل المرأة فيما بعد في مرتبة دنيا ليس لها حقوق إلا في الإطار التقليدي الموروث والمرسوم لها. **(إلهام عبد الحميد: 2015 : 205)**

وقد أظهرت نتائج عدد من الدراســات الســابقة(**Yang : 2011) (Kurshid :2010)(Chick: 2006)(Bowen: 2004)** **Gudhlanga Chirimuuta: 2012** أن تمثيل المرأة في المناهج الدراسية يأتي بصورة متدنية، فتُنسب الأعمال الجليلة والكبرى للرجل الذي يظهر عادةً في صور القوة والسيادة، على عكس المرأة التي تأتي صورتها كشخصية تابعة، وفي مهن وأنشطة محددة، وقد أجمعت تلك الدراسات أن دور المرأة مهمش في الكتب الدراسية، وأن الصورة النمطية التقليدية للمرأة بوصفها ربة بيت ما تزال هي السائدة في هذه المناهج.

وانطلاقًا من توصيات ونتائج الدراسات السابقة يؤكد البحث الحالي أهمية تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج الدراسية، وإدراج سيرة الرائدات في المناهج الدراسية، وتأهيل القائمين على وضع المناهج لمراعاة النوع الاجتماعي، والحرص على وضع أدوار متساوية للرجل والمرأة.

2- قضايا المرأة الاجتماعية:

وتنقسم قضايا المرأة الاجتماعية إلى عدة قضايا: قضية مكانة المرأة في المجتمع، وقضية تعدد الزوجات، وقضية الزواج المبكر، وفيما يلي تفصيلٌ لذلك:

أ- قضية مكانة المرأة في المجتمع:

فرض الإطار الاجتماعي على المرأة أن تعيش – كما قال قاسم أمين – من يوم ولادتها إلى يوم مماتها وهي رقيقة (من الرِّقِّ، وهو العبودية) لأنها لا تعيش لنفسها بل تعيش للرجل وبالرجل، وهي في حاجة إليه في كل شئون حياتها، لا تفكر إلا بعقله ولا تنظر إلا بعينه، ولا تريد إلا بإرادته، فهي بذلك لا تعد إنسانًا مستقلًا، بل هي شيء ملحق بالرجل، وإن كانت الصورة قد اختلفت إلا أن المشكلة ما زالت قائمة، وهي أن الموروث الثقافي ما زال يؤثر، إلى حد كبير، على النظرة الاجتماعية للمرأة التي تحصرها داخل أدوارها التقليدية، وتعيق وصولها إلى دور المرأة العاملة والدراسة والمشاركة في تنمية مجتمعها أو المساهمة في صنع القرار والاهتمام بقضايا مجتمعها على وجه العموم. **(إلهام عبد الحميد: 2015 : 204)**

إن الميراث الثقافي السيئ للمرأة قد لا يتغير بسهولة، فهو نتيجة موروثات عبر عصور توارثتها الأجيال، وتغيير هذه الموروثات قد يتأتَّى ببطء شديد، والأسوأ من التغيير البطيء هو الرغبة في عدم التغيير خصوصًا إذا انطلقت هذه الرغبة من المرأة نفسها، وإذا اقتنعت بأنها أقل شأنًا من الرجل.

ومن الملاحظ أنه عندما تتغير النظرة الاجتماعية والثقافية الدونية للمرأة، ويتم تشجيعها على التعلم والإنجاز والتفكير والتعبير عن الرأي؛ فإنها تنجح في التعليم والحصول على المهن المرموقة والمناصب القيادية، إلا أنه لا تزال الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع تعمل في سياق منظومة العادات والتقاليد، لا سيما وأن معتقدات المجتمع هي نتاج ثقافته السائدة وموروثاته الاجتماعية التي توصف بأنها تمييزية، وهذه الثقافة والموروثات يصعب مقاومتها. **(سامح إبراهيم، هند محمد: 2014 : 411)**

ب- قضية تعدد الزوجات:

يقصد بتعدد الزوجات زواج الرجل بأكثر من زوجة واحدة يجمع بينهن في وقت واحد، وحق المرأة في عدم التعدد يعد من الحقوق المكفولة في الشرع والقانون، وذلك حمايةً للمرأة وصيانةً لكرامتها وإرادتها في أن تعيش حرةً في بيتها، دون أن تتأذى بوجود أخرى تعيش معها وتشاركها زوجها إلا أن يكون ذلك برضاها وطبقًا لضوابط شرعية تكفل حماية الأسرة من خطر المنازعات والخلافات. **(عبد الجبار كريمي: 2016 : 33)**

وقد قدمت **(سامية الفاتح : 2014 : 77)** بعض السلبيات لتعدد الزوجات، وهي: أولًا: عدم العدل بين الزوجات. ثانيًا: عدم المقدرة على الإنفاق مما يتسبب في وجود السلبية الثالثة، ألا وهي ضياع الأولاد وعدم إعطائهم حقهم في التربية؛ بسبب عدم التفرغ لإعطاء الأولاد حقهم في التربية والتوجيه، وذلك لانشغال الزوج بالسعي وراء هَمِّ العيش والرزق، وذلك لزيادة المصروفات، والبحث عن زيادة دخل الأسرة، وقد لا تتحمل الزوجة أعباء الأولاد من تدريس وتوجيه وغير ذلك، بالإضافة إلى السلبية الرابعة، وهي: القلق النفسي الذي

يرثه الأبناء لكثرة المشكلات وانشغال الآباء والأمهات، وهي من السلبيات الواضحة الناتجة أحيانًا من تعدد الزوجات، حيث يعاني الأبناء من قلق نفسي نتيجة كثرة المشكلات الواقعة بين الزوج وزوجته الأولى، ومما يزيد الحال سوءًا حدوث المشكلات أمام الأولاد، وهذا يؤثر سلبًا على سلوك الأولاد والبنات، حيث يتولد عندهم الحقد على الزوجة الأخرى، وعلى إخوانهم منها؛ مما يؤدي إلى كره بعضهم البعض وتفكك الأسرة الواحدة، أما السلبية الخامسة فإنها تظهر في حالة إجبار الزوجات على العيش معًا في بيت واحد، فمن المفترض في هذا السكن أن يكون سكنًا تستقر فيه الزوجة، وما سمي سكنًا إلا لأن النفس تسكن ، أي: تهدأ وتستقر فيه.

وتحمل قضية تعدد الزوجات بين طياتها أبعادًا متعددة، فقد طرأت عدة عوامل دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية جعلت من تعدد الزوجات قضية عامة تثير الجدل حولها بين مؤيد ومعارض، ولكل فريق أدلته وحججه وبراهينه التي يحاول أن يؤيد بها رأيه ووجهة نظره، فعلى الرغم من الأذى الواقع على المرأة من تعدد الزوجات إلا أن بعض النساء قد تقبله، وترى أنه شيء مقبول، وأن التعدد هو الأصل في الزواج ، بينما ترفض العديد من النساء تعدد الزوجات، ويرين فيه إهانة لكرامتهن واعتداءً على حقوقهن، وإذا كانت وجهة نظر النساء متفاوتة في قضية تعدد الزوجات، فكذلك الرجال تتفاوت نظرتهم لتلك القضية، فقد يرفض الرجل الفكرة في حد ذاتها، وقد يرفضها مضطرًا نتيجة ظروفه الاقتصادية، وقد يدعم الفكرة ويدعو الآخرين لها متخذًا في ذلك حجة، ألا وهي حل مشكلة العنوسة.

ج- قضية الزواج المبكر:

تمثل قضية الزواج المبكرة عنفًا اجتماعيًّا في حق الفتاة؛ لما ينتج عنه من عنف جسدي وعنف نفسي وعنف جنسي، وقد رفعت بعض التعديلات الحديثة (قانون 126 لعام 2008) سن الزواج للفتيات إلى 18 سنة متساويًا بذلك مع سن الزواج عند الذكور، وفقًا لما كان معمولًا به قبل هذا التعديل، وعلى الرغم من هذا الإنجاز فإن هناك فجوات في القانون يمكن استغلالها للسماح بالزواج المبكر، خاصةً في المناطق الريفية والقبلية، فبينما يطالب القانون بتوافر شهادة ميلاد رسمية لإثبات سن الزوجين فإنه يمكن أيضًا إثبات السن من خلال تقديم شهادة تسنين تصدرها إدارة صحية حكومية؛ وفي بعض الحالات يقوم الموظفون في هذه الإدارات بتزوير الشهادات بالاتفاق مع أسرة الفتاة؛ كما يمكن أن يثبت الزواج في بعض المحافظات ويعتد به عند تقديم شهادة من اثنين من الأقارب، كما هو الحال أحيانًا بين البدو وبعض القبائل في النوبة، وفي الوادي الجديد، والبحر الأحمر، ومرسى مطروح، وسيناء وفي حالات أخرى. **(المجلس القومي للمرأة : 2012: 22)**

وترى بعض الأسر أن الفتاة عبء لا بد من التخلص منه بأقصى سرعة، فالشيء الأهم – من وجهة نظرهم – هو زواج الفتاة، فهو أهم من تعليمها وأهم من عملها، وفي مقابل هذه النظرة الضيقة الرجعية ظهرت وجهة نظر أخرى ترى أن الفتاة مثل الفتى، يجب أن تتعلم وتعمل وتنضج نضجًا فكريًّا كافيًا يؤهلها لاتخاذ قرار زواجها بنفسها، وبذلك فإنها تستطيع تحمل مسئولية قرارها، وتتوقف هذه النظرة أو تلك على المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة والوعي بقضايا المرأة بشكل عام، والوعي بمخاطر الزواج المبكر بشكل خاص، وقد يترتب على الزواج المبكر زيادة نسبة الطلاق؛ بسبب صغر سن الفتاة، وعدم قدرتها على تحمل أعباء الزواج والأطفال؛ مما قد يتسبب في زيادة نسبة الطلاق.

3- قضايا المرأة الاقتصادية:

وتتضمن القضايا الاقتصادية للمرأة قضايا فرعية: مثل قضية عمل المرأة في وظائف تقليدية وغير تقليدية، وقضية المرأة المعيلة، وقضية المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة، وقضية حق التملك والتصرف وإدارة الممتلكات، وقضية ميراث المرأة، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ- قضية عمل المرأة في وظائف تقليدية وغير تقليدية:

أكدت **(إلهام عبد الحميد : 2014 : 233)** أن قضية عمل المرأة ومشاركتها التنموية تثير إشكالية جدلية خلافية؛ حيث تعد من أهم الإشكاليات التي لا يزال الجدل والصراع دائرًا حولها، فيرى البعض أن المرأة لا تخرج عن كونها مستهلِكة للسلع والخدمات، وهي غير قادرة على الإنتاج والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاندماج في أنشطة المجتمع، في حين يرى البعض الآخر أن المرأة قادرة على المشاركة في جميع الأعمال.

وتعاني المرأة من الكثير من العقبات عند خروجها للعمل، كالضغوط التي تتعرض لها المرأة العاملة، والتحديات التي تواجهها في العمل والحياة المنزلية، وكيفية الموازنة بينهما **.(Maria Ahmed: 2013:3)**

وتتوارث الأجيال فكرة أن للمرأة وظائف مختلفة عن وظائف الرجل، وأن المرأة لا تستطيع القيام بوظائف الرجل، ولكي تعمل المرأة في وظيفة غير تقليدية – من منظور المجتمع – تعاني الكثير والكثير حتى تحصل على تلك الوظيفة، وذلك على الرغم من نجاح الكثير من السيدات في العمل في تلك الوظائف وإثبات جدارتهن بها.

وقد أثبتت المرأة نفسها بقدرتها على العمل في كل المجالات، بدءًا من رئيسة الدولة كما في الفلبين وباكستان سابقًا ومرورًا برئيسة للوزراء إلى وزيرة إلى عاملة في الطاقة الذرية، وفي مجال الفضاء في وكالة ناسا، وصولًا إلى عاملة المصنع والمعلمة والممرضة والطبيبة والمهندسة المعمارية وغير ذلك، ولم يعد هنالك مجال

لم تدخله المرأة، حتى في الجيوش الكبرى، كما في الجيش الأمريكي الذي يعتمد بشـكل كبير على المجندات في صفوفه. **(مهند صلاحات 2004 : 2)**

ويرى البحث الحالي أن أوضـاع المرأة الاقتصـادية يمكن أن تتحسـن بمرور الوقت، من خلال صـدور القوانين والتشـــريعات التي تدعم عمل المرأة، فقد اســـتطاعت دخول ميادين كثيرة من ميادين العمل وأثبتت نجاحًا وتفوقًا بها، كما تمكنت من تحقيق اســـتقلاليتها وذاتها من خلال الانخراط في العمل، إلا أن العادات والتقاليد لا تزال تقف ضـــدها، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى مراجعة الثقافة التي تكرس الظلم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي ضد المرأة.

ب- قضية المرأة المعيلة:

تواصـــل المرأة حياتها في إطار ثقافي يتميز بالانحياز الصـــريح للرجل، من خلال نســـق قيمي يفرض مجموعة من السـلوكيات والممارسـات التي تعود في الأسـاس إلى مسـألة التخلف الثقافي الذي يسـاهم فيه الموروث من جهة، والاستبعاد من جهة أخرى مما يؤدي إلى حالة من الانسحاب.**(إلهام عبدالحميد:2013 : 1)**

فقد فرضـــت ثقافة المجتمع على المرأة العاملة أن تتحمل أعباء المنزل كاملةً، بالإضـــافة إلى أعباء العمل خارج المنزل، وبذلك تواجه الأم العاملة عائقًا في إحداث التوازن بين عملها وحياتها الأسرية، ولذلك تراود الأم العاملة فكرة التقصـير، فهي تشـعر أن المدة التي تقضـيها خارج المنزل تؤدي إلى التقصـير في حق بيتها وأبنائها، وهي في نفس الوقت تشـعر بالتقصـير في حق عملها إذا اضـطرت للغياب عن عملها حتى تلبي رغبات أسرتها، فهي لا تملك الوقت الكافي للتواصل مع أفراد عائلتها ولا لإتمام عملها على أكمل وجه، وفي الحالتين سواء قصرت المرأة في العمل أو في المنزل تكون هى الضحية وهي التي تعاني وتشعر بالتعب.

وللتغلب على معاناة المرأة العاملة طالبت درية شـفيق (من رواد حركة تحرير المرأة في مصـر في النصـف الأول من القرن العشرين) بإنشاء دور للحضـانة في مكان عمل المرأة، حيث ركزت نشاطها على الدفاع عن النســـاء العاملات لإقامة دور حضـــانة لأطفالهن وكافيتريات بالمصـــانع لتقديم وجبات ســـاخنة ورخيصـــة للعاملات. **(رفعت السعيد : 2014: 145)**

وقد يخفف ذلك من أعباء الأم العاملة، فتشـــعر بالاطمئنان على أبنائها لقربهم منها في مكان العمل، فينعكس شـــعورها بالأمان والاطمئنان إيجابيًا على عملها، ومن المفترض أن يتيح مكان عمل المرأة ســـبل الراحة للأم العاملة، حتى تستطيع الموازنة بين أسرتها وعملها، مثل دور الحضـانة وأماكن الأكلات السـريعة وتوفير وسائل المواصلات السهلة.

ج- قضية المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة:

يمثل عمل المرأة أهمية كبيرة، إلا أن سوق العمل لا يفتح الباب للمرأة على قدم المساواة بالرجل في كثير من المهن والأعمال، بالإضافة إلى أن الضرورات الاقتصادية قد تضطر بعض الأسر إلى سحب البنت من المدرسة للمساعدة في أعمال المنزل أو الزراعة أو التجارة أو غيرها من مواقع العمل، كما تعاني المرأة من ضيق سوق العمل، ونتيجة لذلك أصبحت نسبة النساء المشاركات في العمل ضئيلة مقارنةً بالرجل، وذلك بالنسبة لما ينبغي أن تتطلبه التنمية الحقيقية.(**إلهام عبدالحميد :2013 : 5)**

ولقد أقرت القوانين والاتفاقيات الدولية بحق المساواة في العمل، ومن ثم لا مجال للتمييز دستوريًّا ولا قانونيًّا في الأجر وظروف العمل الأخرى كالتدريب والترقي، وإذا تم النظر إلى واقع حقوق المرأة المصرية الاقتصادية كمثال، فإنه سوف يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين القانون كتنظير وواقع ممارسته المتمثل في الفارق بين وضع المرأة في مجال العمل وبين أجرها، فهناك تفاوت في الأجور بين الرجال والنساء لصالح الرجال وإن تساوى العمل وعدد الساعات بين الاثنين. **(أميرة عبد السلام:2011 : 63)**

د- قضية حق التملك والتصرف والإدارة في الممتلكات:

تمثل حقوق المرأة في الأرض والسكن والملكية ضرورة لمساواة المرأة بالرجل، فهي تعد عاملًا محددًا في الأحوال المعيشية للمرأة، وهي عامل ضروري للبقاء اليومي والأمن الاقتصادي والسلامة البدنية للنساء وأطفالهن، وعلى الرغم من أهمية هذه الحقوق للنساء إلا أن بعض النساء ما زالت تُمنع من الحيازة، وكثيرًا ما يكون هذا ناجمًا عن الحقيقة التي مؤداها أن تسجيل الملكية يتم باسم رجل (الأب أو الزوج أو الأخ)، وفي حالة الانفصال أو الطلاق كثيرًا ما يحتفظ الرجل بالحقوق في الملكية أو الأرض، في حين أن المرأة تصبح بلا مأوى أو يتعين عليها تقاسم الملكية مع أصهارها. **(الأمم المتحدة: 2014)**

وتختلف قضية حق المرأة في التملك والتصرف والإدارة في الممتلكات من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى آخر، ففي عهد الفيلسوف ميل **(جون استيورات ميل: 1998: 22)** لم تكن قوانين الزواج منصفة للمرأة على الإطلاق، فهي إذا تزوجت حُرِمت من حق التملك؛ لأن ما تملكه ولو كان قد آل إليها، عن طريق الميراث فإنه يئول إلى زوجها، وهى إذا تركت منزل الزوجية لا تستطيع أن تأخذ معها شيئًا ولا أطفالها ولا أي شيء مما كانت تملكه، كما أن المجتمع ينكر عليها أي مصير آخر في الحياة سوى أن تكون خادمة لشخص

مستبد، بل لا يسمح لها القانون بالقيام بتجربة الزواج سوى مرة واحدة، ولا يجوز لها أن تهب شيئًا من مالها أو أن تنقله إلى غيرها، ولا أن ترهن شيئًا إلا باشتراك الزوج في العقد وموافقته عليه موافقة كتابية.

هـ- قضية ميراث المرأة:

نظم قانون الأحوال الشخصية في القانون المدني بمصر قواعد الإرث وإجراءاته، وهو ينص بطريقة محددة على نصيب النساء وطريقة تقسيم الملكية العقارية، إلا أنه في أغلب الأحيان لا تحصل النساء على ميراثهن وفقًا للقانون، ولا توجد في القانون مواد تجرّم إنكار الحق في الإرث، وهناك تقليد في الوجه القبلي يتمثل في منح النساء مبلغًا صغيرًا من المال مقابل عدم مطالبتهن بحقهن في الإرث، من أجل الحفاظ على العقارات الأسرية في الخط الأبوي للأسرة، وكثيرًا ما تُجْبَر النساء على قبول هذا المبلغ؛ لأنهن لا يستطعن الوصول إلى العدالة أو إلى نيل حقوقهن بسبب الضغوط الاجتماعية، وامتداد إجراءات التقاضي. **(المجلس القومى للمرأة : 2012: 23)**

ويرى.(**أحمد عبد الفتاح: 2017: 52)** أنه قد لا يَسْمَح الرجل الشرقي لإناث العائلة بأن يرثن معه، بل تُحْرَم المرأة من الميراث تحت زعم أن ميراث الأنثى سيذهب إلى رجل غريب، هو الزوج، ويذهب البعض إلى التظاهر باتباع الشرع حين يعطيها بعضًا من الميراث في شكل أرض بور أو بضاعة فاسدة أو عقار متهدم لا يثمن معه الميراث ولا يغني من جوع، ولا يحق للمرأة أن تتصرف في أملاكها الموروثة أو المشتراة من أموالها، وتحاسب على رواتبها المكتسبة من عملها، ويَحْجُب الرجل حقها في التصرف في ممتلكاتها القائمة والسائلة بزعم القوامة، وهو قول بعيد كل البعد عن القوامة، خصوصًا عندما يستبيح الرجل أموال زوجته أو حتى راتبها لدفع تكاليف الحياة.

وعند النظر للرؤية السابقة فإنه لا يجب تعميمها على المجتمع كله، حيث اختلف الأمر، فأصبحت بعض السيدات يحصلن على حقهن في الميراث، وأصبحت السيدات يعين جيدًا حقوقهن، ويحافظن على ممتلكاتهن ويستطعن التصرف في شئونهن المالية الخاصة دون الرجوع للزوج أو الأخ، وإن كان ذلك يرتبط بالطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها تلك السيدات.

4 - قضايا المرأة السياسية:

وتنبثق من القضايا السياسية للمرأة عدة **قضايا فرعية، مثل:**

أ- قضية الترشح والانتخاب:

أقرت دساتير البلدان العربية، باستثناء البعض منها، الحقوق المختلفة للمرأة، ومنها الحقوق السياسية، إلا أن الملحوظ بالنسبة لقضايا المرأة ونسبة مشاركتها السياسية على جميع الأصعدة وجود فجوة نوعية بين ما تقره الدساتير والقوانين وما هو كائن في الواقع الفعلي.**(أميرة عبد السلام: 2011: 65)**

وفي مصر على الرغم من أنه يقال كثيرًا : إن المرأة والسياسة لا يمتزجان إلا أن تاريخ مصر يشهد بأن المرأة شاركت في العمل السياسي منذ عهد الفراعنة، وتقلدت العديد من المناصب السياسية، وشاركت في الحكم، وقد قامت أيضًا بدور إيجابي في الثورات الشعبية المختلفة في التاريخ المصري الحديث، مثل ثورة 1882، وثورة 1919، كما سجل المؤرخون خلال فترة الاحتلال الإنجليزي حرص النساء المصريات على ربط قضاياهن بقضايا تحرير الوطن والمواطن، ومع ثورة يوليو 1952 حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية أسوةً بالرجل، حيث أعطاها دستور 1956 حق التصويت. **(دلال الزري وآخرون: 2000: 278)**

وقد قدمت المرأة المصرية مؤخرًا نموذجًا عظيمًا في مشاركتها في ثورتي 25 يناير و30 يونيو، ومن قبل ذلك ثورة 1919، مما يجعلنا نؤكد دورها في المشاركة السياسية وإدارة الأزمة والعمل العام، وحقها في دستور يؤكد مبدأ المواطنة الكاملة لا دستور يعمل على تهميش دورها أو تغييره، لا سيما بعد ثورة شاركت فيها بفاعلية، كما أن تاريخ المرأة النضالي يكشف عن محطات مضيئة وعظيمة تكشف عن صعوبة الاستمرار في ثقافة التمييز، فالمكتسبات التي حصلت عليها المرأة عبر نضالها الطويل قد اكتسبت الحق الدستوري، وأصبح علينا أن نضيفها في دستور يمكن تسميته بـ"دستور الثورة". **(إلهام عبدالحميد :2013 : 3)**

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن الأوضاع السياسية للمرأة من منظور قانوني قد تحسنت، فقد كفل الدستور للمرأة حق الترشح والانتخاب، وتأثرت المشاركة السياسية الفعلية للمرأة بالنظرة المجتمعية، ولكن ما تزال الدول الأوربية متقدمة عن الدول العربية في نسبة مشاركة المرأة السياسية، ومن الملاحظ أيضًا تأثر نسبة مشاركة المرأة السياسية بالأزمات المجتمعية، فقد ازدادت نسبة المشاركة في فترات الثورات، سواء ثورة 1919 أو ثورة 25 يناير 2011 أو ثورة 30 يونيو 2013.

ب- قضية المشاركة في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية:

أكدت**(إلهام عبدالحميد :2006 : 49)**ضرورة أن يسهم المجتمع المدني في دعم مشاركة المواطنين وتعظيم قدراتهم، من خلال التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الحكومية التي ترعى الفرد، وتنمي قدرته على المشاركة في الحياة العامة، ويقصد بالمجتمع المدني الإعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسئولية الأخلاقية بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية في إطار من حقوق ومسئوليات المواطنة الديمقراطية، وبما يدعم الديمقراطية الدستورية والمشاركة السياسية والمسئولية الاجتماعية، والانخراط المجتمعي، والنزوع

التطوعي، والانفتاح على الثقافات، والإسهام في الحضارة الإنسانية، وما يترتب على ذلك من اكتساب لمبادئ ومعارف ومفاهيم، وتنمية لقيم وميول واتجاهات، ودعم لمهارات وسلوكيات تصب جميعها في اتجاه تحويل المواطنين من حالة المواطنة بالقوة إلى حالة المواطنة بالفعل.

ويرى البعض أن الواقع الفعلي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني ليس كبيرًا؛ حيث إن مشاركتها في الحياة الحزبية تكاد تكون شبه غائبة، باستثناء التواجد المحدود في الهيئات التأسيسية الحزبية المختلفة، حيث تبدو مشاركتها ضعيفة في العمل الحزبي، وخاصةً على مستوى القيادات الحزبية المهمة، وتبدو الصورة أكثر إشراقًا إذا ما تم النظر إلى مشاركة المرأة في المنظمات التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني؛ حيث إن المشاركة العددية والفعلية لها في هذا القطاع تنطوي على ديناميكية وفعالية عالية. **(عبد الحميد محمد:2009 : 171)**

وبالنسبة لمصر، فمن الأسباب التي أدت إلى ضعف مشاركة المرأة السياسية ما تعرضت له النساء في مصر من هجمة ممنهجة ذات طابع سياسي تتمثل في التحرش بهن، خاصةً في الميادين العامة كميدان التحرير في القاهرة، فقد كشفت جمعية "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي" عن تعاملها مع (69) حالة اعتداء جنسي تم الإبلاغ عنها في أثناء المشاركة في تظاهرات الذكرى الثانية للثورة في ميدان التحرير، حيث تم استخدام أسلحة بيضاء وأدوات حادة خلال أعمال العنف الجنسي بهدف تحييد النساء إزاء الحياة السياسية في مصر. **(سحر حساني: 2013: 808)**

ج- قضية تقلد المرأة لمناصب السلطة القضائية (المحاكم):

تمثل قضية تقلد المرأة لمناصب السلطة القضائية قضية جدلية تختلف حولها الرؤى الفكرية، فقد وصلت المرأة المصرية القديمة إلى مناصب مهمة في الدولة، بينما ذكرت أمنية جاد الله **(أمينة عبد العال : 2019: 2)** في سنة 2019م (مؤسسة مبادرة المنصة حقها) أنه لا توجد خطة واضحة لتمكين المرأة المصرية لتولي منصب قاضية، وتعد نسبة المرأة في هذا المجال صفرًا في المائة مقارنةً بالدول الأخرى التي تسمح بتعيين المرأة قاضية، مشيرةً إلى أن هناك تعسفًا من قِبَل مجلس الدولة تجاه النساء في التعيين، وأنه رغم دعم المرأة المصرية فإن هذا لم يغير شيئًا في الواقع القضائي، وأكدت أن القضية هي قضية مجتمعية كاملة، وليست رفاهية وأن التضامن معها أمر ضروري ، وأنها تأتي لتمكين المرأة المصرية، مشيرة إلى أنه لولا تدخل القيادة السياسية لم تصل سيدة إلى القضاء، واستعرضت أمنية جاد الله عددًا من القوانين ومواد الدستور والاتفاقات الدولية التي تدعم حق المرأة في المساواة، وفي التعيين في الهيئات والمؤسسات الرسمية كافةً، مستنكرةً عدم تعيين الخريجات المستوفيات للشروط منذ فترة وحتى الآن، متسائلة: ولماذا يكون مجلس الدولة هو الخصم

والحكم في نفس الوقت؟ كما استعرضت نماذج من الفتيات الأوليات على الدفعات اللآتي لم يتم تعيينهن في منصة القضاء، كما استعرضت عددًا من النماذج تولت فيها سيدات مناصب قضائية، منها تولّي عدد من السيدات القضاء في المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك في محكمة العدل الدولية.

ولكن لماذا تأخر حصول المرأة على حقها في تلك الوظائف في مصر؟ فعلى سبيل المثال حرمت المرأة من تولي منصب القضاء لفترات طويلة، ولم تصل إلا بعد نضال طويل من جانب العديد من النساء والرجال.

وقد تكون إجابة **(زينب رضوان:2004 :185)**– أستاذة الفلسفة وأصول الشريعة الإسلامية – تفسيرًا منطقيًّا لهذا التساؤل، حيث ذكرت أنه "لم يرد أي نص في القرآن أو السنة يمنع تولّي المرأة منصب القضاء، والسبب في عدم تولي المرأة منصب القضاء في بعض البلدان الإسلامية متعلق بمجتمعات قلَّصت دور المرأة وحقوقها التي أعطاها لها الإسلام، وهي لا تستند إلى نص شرعي يمنع ذلك، ولا علاقة لها بقدرات المرأة الذاتية".

وتأسيسًا على ما سبق يتضح أن المرأة لا تحصل على أي حق من حقوقها إلا بالنضال الطويل والإصرار، وتحمل المعاناة المستمرة، وعلى الرغم من أن تولي منصب القضاء حق طبيعي لها لكن المجتمع غالبًا ما يقف ضد المرأة ووصولها إلى ما تريد، ولا ينصفها إلا فئة من المثقفين الذين يدركون أهمية تمكين المرأة في جميع المجالات، لذا تثير قضايا المرأة جدلًا كبيرًا بين المؤيدين والمعارضين.

د– قضية تقلد المرأة للمناصب القيادية والوظائف الإدارية العليا والسلك الدبلوماسي والقنصلي:

إن تحقيق تنمية مجتمعية شاملة وحقيقية لا يمكن أن يتم دون تمكين المرأة ومشاركتها في مختلف مراحل صناعة القرار، وذلك باعتبارها أحد عناصر ودعائم التنمية لأي مجتمع، ومن أشكال مشاركة المرأة وتمكينها في المجتمع تولي المرأة المناصب القيادية في المستويات الإدارية العليا، حيث تواجه المرأة واقعًا يختلف عما يواجهه زميلها الرجل في المواقع الإدارية العليا، وذلك لأسباب ثقافية وتربوية تحدُّ من فعاليتها وتقف أمام تحقيقها لطموحها وأملها في تحقيق أهداف منظمتها وتنمية مسارها الوظيفي ورقيه، وبهذا فإن قضايا المرأة عامةً والمرأة العاملة خاصةً وكذا مسألة مشاركتها في العملية التنموية والإدارية حازت جزءًا كبيرًا من الاهتمام في المواثيق والمؤتمرات الدولية، التي دعت إلى ضرورة تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في المجتمع وتولي المزيد من المناصب القيادية، وعدم بقائها حكرًا على الرجل، والمشاركة في صنع القرار، وتحقيق المساواة في كافة المجالات.**(مريم شرع: 2014: 27)**

ومن الملاحظ أن الثقافة السائدة تعوق العملية الإيجابية لمشاركة المرأة ووصولها إلى المراكز القيادية ومواقع صنع القرار في مصر، فحين تتكون الشخصية على أساس تدعيم الفروق بين الجنسين من داخل

الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، فإن هذا يجعل الفروق بين الذكورة والأنوثة مدخلًا لإيجاد شعور لدى المرأة يجعلها أقل طموحًا من الرجل في إدارة شئون المجتمع، وأكثر انشغالًا بأمور الزواج وإرضاء الرجل، ويعد فقدان الوعي بمضمونه السياسي والثقافي مدخلًا لانقياد المرأة للرجل في اتخاذ قراراتها وتقرير مصيرها،" وأخيرًا تزداد الفجوة اتساعًا بين ما هو مقرر قانونًا وبين الممارسة الواقعية بفعل الثقافة الموروثة والسائدة، بل إن القوانين نفسها بما حققته من مكاسب باتت مهددة في ظل المتغيرات التي تحيط بالمجتمع المصري.(**إلهام عبدالحميد :2013 : 5)**

"وقد انعكس ذلك على عدد اللآئي يحصلن على مناصب قيادية في الدولة، وعدد اللآئي يشاركن في الانتخابات، والمشاركة السياسية بكل أشكالها، ولا يرجع ذلك إلى اختلاف القدرات والإمكانيات، وإنما يعود إلى أساليب التنشئة الاجتماعية والتربوية للمرأة، كما يعود إلى التراث الثقافي المحمل بالمحرمات والثنائيات. **(إلهام عبد الحميد :2004 : 107).**

5- قضايا المرأة الصحية:

وتتضمن قضايا المرأة الصحية عدة قضايا فرعية، مثل: قضية الرعاية الجسمية (الجسدية) والنفسية، وقضية الإجهاض، وقضية الختان، وقضية تنظيم النسل، وفيما يلي تفصيلٌ لذلك:

أ- قضية الرعاية الجسمية(الجسدية) والنفسية:

إن تحسين صحة المرأة من شأنه تحسين سلامة المجتمع بأكمله، مما يستلزم رفع الوعي الصحي المجتمعي بخدمات صحة المرأة، من خلال الحث على تبني سلوكيات صحية سليمة، من شأنها تحسين صحة المرأة، فصحة المرأة في العالم العربي من الأشياء الضرورية والفعالة لتعزيز نظم الصحة عمومًا بإجراءات تفيد الجميع، كما أن تحسين صحة المرأة من الأمور المهمة لها ولأسرتها ولمجتمعها، وقد جعلت الأنظمة والقوانين العالمية الصحة مكونًا أساسيًّا في حقوق الإنسان، وأكدت أهمية تمكين المرضى من الحصول على حقوقهم، وإشراكهم كمسئولين عن صحتهم وصحة أسرهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة.(**وليد عبد السلام: 2017: 2)**

وقد كفل النظام العالمي لحقوق الإنسان حق التمتع بأعلى المستويات الصحية بما في ذلك الصحة الإنجابية، ففقدان المرأة لصحتها وضعفها يأتي من خلال تكرار الحمل والولادة، مع ضعف أو انعدام الرعاية الصحية، من أجل إرضاء رغبة الزوج في الحصول على الابن، ولا سيما إذا كانت الولادات السابقة قد أسفرت كلها عن إناث، وهذا الأمر يحتاج إلى أن تكون المرأة نفسها على درجة عالية من الوعي بحقوقها الصحية، من أجل حياة أسرية ومجتمعية ناجحة. **(أميرة عبد السلام: 2011: 75)**

كما تناولت نازلي عبد المجيد قضايا المرأة الصحية؛ وقامت بدور في تحقيق الرعاية الصحية للنساء، حيث قالت: "بدأت أطلب من "الدايات" أن يأتين إلينا في المركز، وأمامهن كنت أقوم بإجراءات النظافة والتعقيم بشكل لا يجرحهن، وفي نفس الوقت يجعلهن يتعلمن "الصح"، تدريجيًّا بدأنْ في المعرفة، كما انفتحت أبواب الأهالي للحكيمات". **(هدى الصدة: 2007: 128)**

وبعد استعراض قضية الرعاية الصحية للمرأة يتضح أن المجتمع يسير في اتجاه، والقوانين التي تنصف المرأة في اتجاه آخر، فبالنسبة للقضايا الصحية للمرأة يكفل القانون لها حق الرعاية الصحية، في حين يتم إهمال صحة المرأة ابتداءً من زواجها في سن صغيرة، ومرورًا بإنجاب الكثير من الأطفال؛ إرضاءً لزوجها وأسرته، إلا أنه كلما ارتقى المستوى الثقافي للفتاة وأسرتها تغلبت على الكثير من المشكلات الصحية.

ب- قضية الإجهاض:

يحتدم جدل الإجهاض حول أولوية حقوق المرأة عن حقوق الجنين والطفل في الحياة، والمرجعية الحقوقية تنطلق من كون حقوق المرأة لا تتعارض مع حقوق الطفل، فحقوق الطفل في الحياة تبدأ بعد ولادته، وتتباين المرجعيات الدينية، من حيث موقفها من بداية نفخ الروح في الجنين، ومن جهة أخرى فإن المرجعية الدولية لحقوق الإنسان لا تعترف بمبدأ حماية حياة الطفل في مرحلة الإخصاب أو أية مرحلة معينة من الحمل، وهو الأمر الذي أكدته اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "التي رفضت اعتبار الجنين "شخصًا" أو مواطنًا له حقوق، وقد نصت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان على أن عبارة "كل شخص" لا تنطبق على الطفل الذي سيولد . **(محمد حنين: 2016: 9)**

ويعد الإجهاض من أقدم الوسائل المعروفة للتعامل مع الحمل غير المرغوب فيه، وقد تم استعمال هذه الوسيلة في معظم المجتمعات على مستوى العالم ومع كل الأجناس عبر التاريخ، وذلك من خلال استعمال وسائل تقليدية متنوعة، فعلى سبيل المثال كان الإغريق يشجعون الإجهاض للتحكم في حجم السكان والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وفى عام 400 ق.م أوصى أفلاطون بالإجهاض للنساء اللآتي يحملن بعد سن الأربعين، وقد تعود هذه النصيحة إلى أسباب صحية، كما اقترح أرسطو استعمال الإجهاض للحد من حجم الأسرة، وعلى الرغم من انتشار الإجهاض ووجود دلائل على الزيادة المؤكدة في عدد عمليات الإجهاض غير الآمن والمضاعفات المترتبة عليها لا يتم تناول المسألة باعتبارها مشكلة صحية واجتماعية تستدعي الاهتمام، ويرجع ذلك إلى القضايا السياسية والأخلاقية والدينية التي يثيرها هذا الموضوع.**(جوتليب مبانجيل وآخرون: 2008: 55)**

وهناك ثلاثة آراء تتعلق بمسألة الإجهاض (مبادرة الباحثون السوريون: 2019)

الرأي الأول: الاتجاه المحافظ بالشـــكل المطلق، حيث يعتبر المحافظون مناهضـــو الإجهاض أن إنســـانية الإنسان تبدأ منذ تشكل البيضة الملقحة أحادية الخلية، وهكذا يكون الإجهاض محظورًا من وجهة نظرهم .

الرأي الثاني: الاتجاه المتحرر بشـــكل متطرف الذي يعتبر أن الإنســـانية تبدأ لحظة الولادة أو بعدها بقليل، كشهر أو أسبوع مثلًا.

الرأي الثالث: وهو وجهة النظر المعتدلة التي تقف موقفًا معتدلًا بين الموقفين الســـابقين: وأصـــحابه يدعمون وجود نقطة معينة أثناء التطور البيولوجي بين البويضـــــة الملقحة والولادة تبرر الإجهاض أو عدمه؛ حيث يعتبرون أن البويضـة الملقحة قبل وصـولها إلى هذه النقطة ليسـت إنسـانًا، بل نسـلًا بشـري المنشـأ ذا صـفة مختلفة.

وترى الباحثة أنه على الرغم من تباين الآراء السـابقة واختلافها حول قبول ورفض الإجهاض إلا أن تلك الآراء لم توضـح أسباب اللجوء للإجهاض، فقد يكون مبررًا طبيًّا يستدعي الإجهاض كخطورة استمرار الحمل على الأم، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الإجهاض أمرًا مقبولًا، بينما إذا كان اللجوء إلى الإجهاض بدون أي مبرر طبي، فإنه في هذه الحالة يكون أمرًا مرفوضًا.

ج- قضية تنظيم النسل وتحديده:

يختلف تنظيم النسـل عن تحديد النسـل، فيقصـد بتنظيم النسـل: اتخاذ فترات متباعدة بين مرات الحمل بطريقة غير ضارة، وهو يهدف إلـى ترتيـب عـدد الأولاد بمـا يتناسـب مـع الوضـع الصـحي للأبوين ووضـع الأسـرة المـادي، بينما يقصد بتحديد النسل إيقاف أو تقليل النسل عند عدد محدد بوسائل مختلفة.

وتتمثل بعض فوائد تنظيم النسل في **(منظمة الصحة العالمية: 2018)** الحماية من المخاطر الصحية التي تتعرّض لها النســـاء نتيجة الحمل، وتمكين الناس، ورفع مســـتوى التثقيف، وخفض معدلات حمل المراهقات، وكبح جماح النمو السكاني.

وبالرغم من الفوائد السابقة التي تعود على الأسرة نتيجة تنظيم النسل، إلا أن بعض الأفراد قد يرفضـه ولا يحبذون فكرة أن توجد فترات متباعدة بين الأبناء، حتى يسـتطيعوا تكوين أسـرة أكبر عددًا، في حين أن تنظيم النسل قد يفيد في استعادة الأم صحتها، وقدرتها على العناية بصحة أطفالها جيدًا ورعايتهم نفسيًّا واجتماعيًّا، وتعليمهم وحسن تربيتهم.

د- قضية الختان:

يعد ختان الإناث من أشكال العنف الجسدي، وهو أشد صور الاعتداء على السلامة البدنية للمرأة، ولا تُبرره ضـرورة طبية أو فائدة صـحية، كما يؤكد أهل الاختصـاص، ولا يمكن ربطه بالدين الإسـلامي بأي وجه

أو التذرع بالدين لتبريره، فهو يرتبط بمفاهيم وعادات اجتماعية وثقافية خاطئة تتعلق بالضـــغوط الاجتماعية. **(المجلس القومي للمرأة: 2012: 13)**

وقد اتجهت توصـــيات بعض المؤتمرات نحو حظر انتهاك جســـد المرأة؛ لأنه يلحق الأذى والضـــرر النفســـي والجســـدي بالمرأة، ولذلك يجب الامتناع عنه امتثالًا لقيمة عالية من قيم الإســـلام، وهي عدم إلحاق الضرر بالإنسان (لا ضرر ولا ضرار)(**آمنة نصير : 2012: 22)**،وقد اكتسبت الجهود الأهلية الرامية إلى القضـاء على ممارسـة ختان الإناث اهتمامًا كبيرًا على إثر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994م، حيث تكونت ائتلافات من هيئات حكومية وغير حكومية على امتداد البلاد دعمًا للأنشطة المناوئة لهذه العادة الضـــارة، كما نشـــأت قوة عمل قومية مناهضـــة لختان الإناث؛ بهدف تنســـيق الجهود وتعبئة القوى، وفي عام 1996م أصـــدر وزير الصـــحة والسـكان قرارًا وزاريًّا يحظر إجراء هذه العملية، كما قامت جهات ومؤسـسـات حكومية كوزارة الصحة والسكان ووزاه الشئون الاجتماعية ووزارة التعليم ببرامج عدة للقضاء على ختان الإناث في مصر. **(مجلس السكان الدولي: 2000: 2)**

وقد اتضـــح أن تلك القضـــية بكل ما تمثله من عنف ضـــد المرأة ترتبط بالعادات والتقاليد التي توارثتها الأجيال، إلا أنه مع قيام الكثير من الأطباء والمفكرين بالتوعية ضـــد الختان من المتوقع أن تتقلص نســـبة حدوثه عما سبق.

ثانيًا : ما التصور المقترح لتضمين قضايا المرأة بمحتوى منهج الفلسفة :

يعبر التصور المقترح لقضـايا المرأة في منهج الفلسفة عن وضـع خُطة مستقبلية قد تسـهم في تطوير أو التعامل مع الوضع الراهن لقضايا المرأة في منهج الفلسفة للوصول إلى الأهداف المستقبلية المنشودة المرتبطة بتمكين المرأة ومراعاة حقوقها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تضـــمين محتوى منهج الفلســـفة لقضـــايا المرأة (السياسية– الاجتماعية–الاقتصادية –الصحية –الثقافية) ورؤي الفلاسفة والمفكرين بتلك القضايا.

وقد استند التصور المقترح إلى الفلسفة والأسس التي:

–قائمة قضـــايا المرأة : (الســـياســـية– الاجتماعية–الاقتصـــادية –الصـــحية –الثقافية) وتضـــمينها من خلال الاستعانة برؤي الفلاسفة والمفكرين المحدثين والمعاصرين في تلك القضايا .

–فلســـفة التعلم النشـــط: التي تعتمد على محاولة جذب انتباه الطلاب واهتمامهم والتشـــجيع والثناء في الوقت المناسب وتجعل الطالب مشاركًا نشطًا في العملية التعليمية، حيـــث يقوم الطلاب بأنشطة تعليمية إثرائية عدة تتصل بمادة الفلسفة وقضايا المرأة.

–فلسفة الإثراء التربوي والتعليمي: أي الإغناء والزيادة والإضافة في المحتوى، من خلال إضافة بعض قضايا المرأة ورؤي الفلاسفة والمفكرين بتلك القضايا والتي تتناسب مع مادة الفلسفة، وذلك من خلال تضمينها وربطها بموضوعات مادة الفلسفة بالصف الأول الثانوي.

ويفترض للمناهج الدراسية أن تعمل على إثراء حياة الطلاب، وذلك من خلال محتواها ومصادرها التعليمية التعلمية وأنشطتها وقيمها والاتجاهات التي تنميها؛ مما ينعكس بدوره على إثراء المجتمع الذي يعيشون فيه، كما أن لمنهج الفلسفة وظيفة تربوية وأيديولوجية صريحة وضمنية، فالمدرسة بمناهجها وكوادرها مؤسسة اجتماعية تسير حسب التوجه الأيديولوجي السائد في المجتمع، وفي مضمون المنهج المدرسي وبخاصة منهج الفلسفة تبرز نماذج وأمثلة فلسفية واجتماعية معينة تؤدي إلى تغذية الطلاب وصقلهم تربويًّا في الاتجاه الفكري المنشود حسب المتغيرات التي تطفو على سطح الواقع الاجتماعي وتأهيلهم نفسيًّا وتربويًّا لتقبل تلك المتغيرات من خلال تضمين نماذج وأمثلة وأدوار للمرأة تتفق مع الفلسفة التي يعتنقها المجتمع ويؤمن بها **(سامح إبراهيم، وهند محمد: 2014: 438)** وبذلك يمكن لمنهج الفلسفة أن يسهم بقدر كبير في تنمية الوعي بقضايا المرأة إذا استوعب قضايا المرأة وآليات تمكينها والدفاع عن حقوقها.

وقد يسهم منهج الفلسفة في تنمية الوعي بقضايا المرأة، من خلال وضع تصور مستقبلي يشتمل على إعادة صياغة **أهداف** منهج الفلسفة في ضوء قضايا المرأة ورؤي الفلاسفة والمفكرين المعاصرين بها ومتطلبات تمكينها وحقوقها المرجوة بما تتضمنه من حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية.

ويجب أن تتم إعادة صياغة وتضمين قضايا المرأة من خلال العمق والتوسع في محتوى منهج الفلسفة من خلال إثرائه بقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية للمرأة، ويجب أن تنعكس تلك الفلسفة في أهداف التصور المستقبلى لقضايا المرأة في منهج الفلسفة.

وقد أكدت(**إلهام عبد الحميد: 2006:145**) ضرورة تضمين المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية لبعض الأهداف، وهي كالآتي: تنمية الوعي بمشكلات المرأة عبر المرحل الزمنية المختلفة، واحترام المرأة وعرض أدوارها الحضارية بموضوعية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو عمل المرأة، وإكساب الطلاب مفاهيم وقيم المساواة والتعاون وعدم التمييز ضد المرأة، والتأكيد على الدور التنموي إلى جانب الدور الأسري للمرأة، وتكوين إنسان مستنير يتمسك بالاتجاهات الاجتماعية والإنسانية السليمة، وتكوين إنسان يؤمن بالتطور والتغيير.

وفي ضوء تلك الأهداف تتوقع الباحثة أن يتضمن التصور المستقبلي لأهداف منهج الفلسفة بعض النقاط التالية:

رؤي الفلاسفة والمفكرين المعاصرين في تمكين المرأة (سياسيًا–اقتصاديًا –اجتماعيًا–ثقافيًا–صحيًا) وأهمية تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، الصحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويجب أن يعكس **المحتوى** تلك الأهداف وأن يعمل على تحقيقها، وأن يتضـــمن الاتفاقيات المتعددة للدفاع عن حقوق المرأة، كما يجب أن يوضـــح المحتوى آليات تمكين المرأة في المجتمع بوجه عام وآليات تمكين المرأة معرفيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وصحيًا ونفسيًا.

ويمكن تضمين محتوى منهج الفلسفة آليات تمكين المرأة، مثل التمكين الصحي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي كما حدده كلٌ من **(عصمت محمد: 2007: 28) و (أميرة عبد السلام: 2015: 333)** ، **(وجوديت مرسكي ومارتي راداليت: 2007: 27):**

1– **التمكين الصحي:** حيث تعد الصحة والحيوية التي تتمتع بها المرأة من أهم العوامل التي تمكنها من أداء مهامها ومسئولياتها بنجاح، لذا فالمرأة في حاجة إلى مساعدة أجهزة الدولة والمجتمع المدني لتأمين مستوى صحي وترويحي مناسب، بتقديم الرعاية الصحية الملائمة، وهذا يتطلب ممارسة المرأة للحقوق الآتية: حق الرعاية الصحية، وحق الترفيه وقضاء وقت فراغ مثمر، حق الغذاء الكافي، ويتم التمكين الصحي من خلال: التعليم، عن طريق تنمية الوعي بالعادات الصحية السليمة ونشر السلوكيات الصحية السليمة والصحة الإنجابية، ومحاربة التحرش في المدارس والمؤسسات التعليمية، والعمل، ويتحقق التمكين الصحي، من خلال تضمين محتوى منهج الفلسفة ببعض المقالات والأنشطة الإثرائية التي تتناول قضايا المرأة الصحية ورأى الفلاسفة والمفكرين في تلك القضايا مثل تضمين مقال عن قضية تنظيم النسل، وأهميتها الصحية للمرأة مع عرض رؤي بعض الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا تلك القضية مثل (مارجريت سانجر) ، وأيضًا تضمين بعض الأنشطة الإثرائية عن قضية الزواج المبكر ومخاطره على صحة الفتاة ورؤي الفلاسفة والمفكرين بتلك القضية مثل (جان جاك روسو وهدي شعراوى وسيزا نبراوى) ، وكذلك عرض قضية الرعاية الصحية من وجهة نظر كل من (مارثا ناسبوم وهدى شعراوى ونازلى قابيل) والإشارة إلى قضية الاجهاض، من خلال رؤي(بيتى فريدان وكيت ميليت).

2– **التمكين النفسي:** ويتطلب توفر الرعاية النفسية والأمن النفسي للمرأة في كل مراحل حياتها كطفلة وفتاة وزوجة وأم... وحمايتها من كل ما يهدد هذا الأمن النفسي بكافة أشكاله من أي مصدر حفاظًا على حقها في حياة إنسانية تتسم بالكرامة وحرية الاختيار دون انكسار، بالإضافة إلى تخليصها من نظرة الدونية إلى ذاتها، وتعزيز حسها بالكفاية الذاتية وتوكيد الذات، وإزالة المعتقدات الخاطئة حول عدم قدرتها على التفكير المنطقي، وميلها إلى الأحكام العاطفية، وتوكيد قدرتها على نفع الآخرين وخدمتهم لتحســـين ظروف الحياة، ويتحقق

التمكين النفسي من خلال إثراء منهج الفلسفة بمحتوى لبعض النماذج النسائية المتميزة التي حققت انجازات كبيرة في المجتمع مثل (هدي شعراوي وسيزا نبراوى ودرية شفيق)، وعرض بعض المقولات الفلسفية التي تبين مكانة وقيمة المرأة مما يدعم من ثقتها بنفسها ويزيل نظرتها الدونية لذاتها.

3- **التمكين الاجتماعي:** ويتطلب أن يتوفر للمرأة حق التمتع بمكانة اجتماعية لائقة، وتقديرًا لجهودها يعزز وضعها وقيمتها وحقها في تكوين أسرة تتمتع بحياة كريمة، وترسيخ دعائم الديمقراطية في الحقوق والواجبات ومشاركة المرأة في التنمية المجتمعية على الصعيد والمجتمع المحلي، وممارسة الحقوق التي تقتضيها المواطنة، ويتحقق التمكين الاجتماعي، من خلال إثراء منهج الفلسفة بمحتوى وأنشطة إثرائية متنوعة ما بين مقولات ومطويات ولوحات تتضمن رؤي بعض المفكرين، مثل روجيه غارودي وقاسم أمين في قضية مكانة المرأة في المجتمع.

4-**التمكين المعرفي:** ويتمثل في استخدام مهارات استخدام الحاسوب، ومهارات استخدام وسائط المعرفة، واكتساب مهارات التعلم ذاتيًا، وتنمية التفكير العقلاني الذي يمكنها من الوصول إلى النتائج المنطقية لحل المشكلات، وبناء أساسيات المعرفة الضرورية اللازمة للتهيئة لمهنة المستقبل، وتشجيع دخول الفتيات في فروع معرفية تعد حكرًا على الرجال، ويتحقق التمكين المعرفي، من خلال إثراء منهج الفلسفة بمحتوى وأنشطة إثرائية متنوعة ما بين مقالات ومطويات ولوحات تتضمن بعض القضايا مثل:

-قضية تعليم المرأة ورؤي الفلاسفة والمفكرين بتلك القضية، مثل (مارى وولستونكرافت، سارة إميلى دافيز ، رفاعة الطهطاوى، جون استيورات ميل، هدي شعراوى، نبوية موسى)

- قضية المكانة الحقوقية للمرأة من خلال توضيح وجهة نظر كل من (جيلبسي مابل، إميلين جولدن بانكهيرست، روجيه غارودى، وهدي بدران، وكيت ميليت)

- قضية التصور بوجود اختلاف تفكير بين الرجل والمرأة من خلال رؤي (زينب فواز ، عبدالوهاب المسيرى)

-قضية صورة المراة فى المناهج من خلال وجهة نظر كل من (إلهام عبد الحميد ، مارى وولستونكرافت).

5-**التمكين الاقتصادي:** ويتضمن ترسيخ اتجاهات العدالة والمساواة في فتح فرص العمل أمام الرجل والمرأة، وتعريف الطلاب بحقوق الذمة المالية للمرأة، وتعديل الاتجاهات المجتمعية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث، وتدريب الفتيات على امتلاك مهارة إدارة مشاريع خاصة لتحسين دخل الأسرة، وتشجيع دخول الفتيات في مهن جديدة ضمن الثقافة المجتمعية، ويتحقق التمكين الاقتصادي، من خلال إثراء منهج الفلسفة بمحتوى ومقالات متنوعة وأنشطة متعددة تتضمن قضايا المرأة الاقتصادية مثل:

–قضية عمل المرأة ورؤي الفلاسفة والمفكرين بها، مثل(رفاعة الطهطاوى، نبوية موسى، قاسم أمين، جيلبسي مابل).

– قضية المساواة فى الأجر بين الرجل والمرأة من خلال رؤي (إنجى أفلاطون، نبوية موسى).

–قضية المرأة المعيلة من وجهة نظر هدي بدران .

–قضية حق التملك وإدارة الممتلكات من خلال رؤي (إليزابيث كادي ستانتون، مارثا ناسبوم ،جون ستيورات ميل).

–قضية الميراث من خلال رؤي (مارى وولستونكرافت، زينب فواز ، زينب رضوان).

6– التمكين السياسي: وهو يعني ممارسة المرأة للعديد من الحقوق السياسية، ومنها: حق الترشيح والانتخاب، وحق المشاركة في المنظمات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، وحق التمثيل النيابي، وتعريف الفتاة بحقوقها السياسية التي يكفلها لها القانون، وتنوير المرأة من خلال إرشادها إلى آليات مطالبتها بحقوقها، وتعريفها بالإجراءات القانونية التي تتضمنها حقوقها، وتوعية المرأة بحقوقها في واجباتها الاجتماعية كافةً، وتبصيرها بالتعديلات التي تطرأ عليها، ويتحقق التمكين السياسي، من خلال إثراء منهج الفلسفة بمحتوى وأنشطة إثرائية متنوعة ما بين مقالات ومطويات ولوحات تتضمن قضايا المرأة السياسة مثل:

– قضية ترشح وانتخاب المرأة من وجهة نظر(لويز أوتو بيترز ، سيزا نبراوى، إليزابيث كادي ستانتون).

–قضية مشاركة المرأة فى مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية، من خلال رؤي كل من (أليس بول ، إلهام عبدالحميد فرج).

–قضية تقلد المرأة لمناصب السلطة القضائية من وجهة نظر (فوزية عبدالستار ، زينب رضوان، نصر حامد أبوزيد).

–قضية تقلد المرأة للمناصب القيادية والوظائف الإدارية العليا من خلال رؤي(كريمة السعيد، درية شفيق ، هدى بدران).

ويجب ألا يقتصر المحتوى المتضمَّن في التصور المستقبلي لمنهج الفلسفة على آليات تمكين المرأة فقط، بل يجب أن يتضمن حقوق المرأة المختلفة، فقد توصلت دراسة **(هناء حسنى : 2007)** إلى قائمة بحقوق المرأة التي ينبغي أن يعيها الطلاب، وهي كالتالي:

الحقوق الدينية: وتتضمن حق المرأة في الخروج من المنزل لرغبتها في أداء العبادات، وحق حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها، والحق في المساواة بين الرجل والمرأة في الثواب والعقاب، وحقها في الاشتراك في الندوات الدينية، و**الحقوق الاجتماعية:** مثل حقها في الزواج، وحقها في اختيار الزوج، وحقها في الأمومة،

وحق التساوي في المعاملة مع الرجل، ومنع التمييز ضدها، **والحقوق السياسية والمدنية:** وتتضمن حق المشاركة في الانتخابات، وحق التمثيل النيابي، والحق في تولي المناصب السياسية، والحق في حرية التعبير عن آرائها، والحق في احتفاظ المرأة بجنسيتها وعدم تغييرها مع تغير الزواج أو إنهائه، والحق في المساواة مع الرجل عند التصويت في الانتخابات العامة والمجالس المتخصصة، **والحقوق الاقتصادية:** وتتضمن حقها في المهر والتصرف فيه، وحقها في أن ينفق زوجها عليها، وحقها في الميراث، وحق في امتلاك الأموال وحرية التصرف فيها، وحق المساواة في الأجور مع الرجل، **والحقوق العلمية:** مثل حقها في التعليم حتى تصل إلى المستوى الذي تؤهلها قدرتها له، وحق الإبداع الأدبي والفني.

وحتى يحقق المحتوى أهداف التصور المستقبلي المنشود لقضايا المرأة في منهج الفلسفة؛ فإنه لابد أن يتكامل مع بعض **الأنشطة** التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من التصور المستقبلي، وذلك لأن الأنشطة تعمل على إتاحة الحرية للطالب، من خلال توفير فرص الاختيار للنشاط المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب، حسب ميول ورغبات كل طالب على حدة، مما يؤدي إلى مراعاة الفروق الفردية، وتعمل الأنشطة أيضًا على تقوية العلاقات بين الطلاب من خلال أنشطة العمل الجماعي، بالإضافة إلى إثارة دافعية الطلاب، وزيادة التحصيل، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو المادة الدراسية.

ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن يتضمنها التصور المقترح: إقامة الندوات عن حقوق المرأة المختلفة، وعمل مجلات حائط ومجلات مطبوعة عن المرأة وحقوقها، وعمل جمعيات نسائية داخل المدرسة لتمارس الطالبات من خلالها بعض المشاركات الاجتماعية للمرأة، وعمل مناظرات حول بعض قضايا المرأة، وكتابة أبحاث ومقالات حول قضايا المرأة، والتعليق على بعض الموضوعات الخاصة بقضايا المرأة والتي يجمعها الطلاب، ومناقشتها داخل الفصل، ودعوة بعض العلماء ورجال الدين في كل المجالات إلى إلقاء محاضرات حول دور المرأة في المجتمع، وعمل احتفالية بعيد الأم تُكرَّم فيها نساء ساهمن في خدمة المجتمع والرقي به .

فعلى سبيل المثال يمكن عند عرض قضايا المرأة الثقافية (قضية تعدد الزوجات) أن يتم عرضها من خلال معرض فلسفي يتم تقسيمه إلى أجزاء: جزء خاص بتعريف القضية، وجزء خاص برؤى الفلاسفة والمفكرين في تلك القضية مثل(زينب فواز وسلامة موسى وقاسم أمين) ؛ بالإضافة إلى جزء آخر من المعرض يعد جانبًا فكاهيًّا (كاريكاتير)، ويتم ترك مسافات فارغة تحت الصور لتعليقات الطلاب.

وأيضًا من أمثلة الأنشطة التي يمكن أن توضح قضايا المرأة: المناظرات الفلسفية بين الطلاب، والتي تعرض قضية اشتراك المرأة في القضاء حيث يعرض بعض الطلاب الرؤى الفلسفية المؤيدة مثل ابن رشد وفوزية عبدالستار، في حين يعرض بعض الطلاب الآخرين الرؤى الفلسفية المعارضة.

وقد وضعت الباحثة بعض الأنشطة التي يمكن تضمينها بالتصور المقترح، مثل:(الإذاعة المدرسية الندوات، نادى المرأة، المناظرات، المؤتمر النسائي، قصص فلاسفة نساء، الحوار الصحفي،مكتبة المرأة، حملات التوعية بقضايا المرأة، يوم المرأة، الجمعية النسائية، مجلة المواد الفلسفية ، المعرض الفلسفي، المسابقات الفلسفية، القصة الفلسفية، البحث الفلسفي،الحلقة النقاشية ، المطوية الفلسفية.

كما يمكن يمكن تضمين التصور المقترح علي **طرق تدريس** تسهم في تعرف قضايا المرأة وإدراك أهميتها، من خلال البعد عن الطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين؛ مما لا يتلاءم مع الموقف التعليمي، وتبنِّي طرق وأساليب تجعل المتعلم نشطًا، مثل: المناقشة المطورة، وحل المشكلات، والتعلم التعاوني، وتمثيل الأدوار، والتعلم بالاكتشاف. **(فايزة أحمد :2005 : 81)**، وفي ضوء ذلك يمكن استخدام الاستراتيجيات والطرق التالية بالتصور المقترح (طريقة الحوار والمناقشة – العصف الذهني–التعلم بالاكتشاف–المناظرة–حل المشكلات–الاستقصاء–التعلم التعاوني–القصة).

ومن المصادر التي يمكن استخدامها بالتصور المقترح:المصادر البصرية:مثل (السبورة التعليمية وأقلام للكتابة عليها، لوحات تفريعية، جداول المقارنة، المقولات المكتوبة، الصور والأشكال التوضيحية، المكتبة المدرسية، الكتب والمراجع والمجلات العلمية،الصور الفلسفية)، و**المصادر السمعية:**مثل (الأمثلة الشارحة،الإذاعة المدرسية).

وحتى يتم التأكد من تحقيق أهداف التصور المستقبلي لقضايا المرأة يستلزم الأمر تقويم مدى تحقق تلك الأهداف، من خلال تنوع وسائل وطرق **التقويم**، مثل: التقويم المبدئي والذي يهدف إلى تحديد درجة امتلاك الطلاب لقضايا المرأة، والتقويم التكويني الذي يهدف إلى تزويد المعلمين والطلاب بتغذية راجعة مستمرة عن مدى تعلم الطلاب ومدى تحقق الأهداف السلوكية أولًا بأول، والتقويم النهائي الذي يهدف إلى تزويد المعلمين والطلاب بمعلومات عن تحقق الأهداف التعليمية المرتبطة بقضايا المرأة، كما يجب أن تتنوع الأسئلة ما بين مقالية وموضوعية، وما بين مواقف حياتية وعبارات لتعرف مواقف واتجاهات الطلاب نحو قضايا المرأة، كتقديم بعض الصور عن قضية عمل المرأة وتوجيه الطلاب إلى إبداء الرأى بها أو توجيههم لإيضاح وجهة نظرهم في أسباب تعدد الرؤى حول قضية ميراث المرأة، ووضع الطالب

في موقف حياتي كأن يوضح موقفه عند سماعه أحد زملائك يرفض المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة أو يوضح رد فعله عند دعوته لحضور ندوة لمناهضة ختان الإناث.

توصيات البحث : انطلاقًا من النتائج التى توصل إليها البحث – **توصي الباحثة بما يلي:**

أ – بالنسبة لأهداف تدريس الفلسفة للثانوية العامة:

– تضمين أهداف تدريس الفلسفة قضايا المرأة، مثل: قضايا المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

ب – بالنسبة لمحتوى مادة الفلسفة:

– لفت انتباه القائمين على تصميم مناهج الفلسفة إلى ضرورة تضمين قضايا المرة بمحتوى منهج الفلسفة.

ج– بالنسبة للأنشطة التعليمية:

– ضرورة تزويد المدارس بالعديد من الوسائل والأدوات التي تسهم في تنفيذ الأنشطة الفلسفية المرتبطة بقضايا المرأة.

د– بالنسبة لإستراتيجيات وطرق التدريس:

– لفت انتباه المعلمين القائمين على تدريس الفلسفة للطلاب في المرحلة الثانوية إلى ضرورة اختيار طرق تدريس تتناسب مع طبيعة القضايا الجدلية كقضايا المرأة.

هـ– بالنسبة لأساليب التقويم:

– يجب أن يتضمن التقويم أسئلة تقيس (البعد المعرفي والمهاري والوجداني) لقضايا المرأة .

- **البحوث المقترحة:**
- برنامج تدريبي لمعلمي المواد الفلسفية لتدريبهم على تنمية الوعي بقضايا المرأة.
- إستراتيجية مقترحة قائمة على رؤي النماذج النسائية لتنمية الوعي بقضايا المجتمع لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- برنامج مقترح قائم على قضايا المرأة لتنمية الوعي بتعدد الرؤى الفلسفية لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- فاعلية استخدام الأنشطة الفلسفية القائمة على رؤي الفلاسفة والمفكرين لتنمية الوعي بقضايا المرأة لدى طلاب المرحلة الثانوية.

قائمة المراجع

- أحمد زكي، وآخرون (محرر): **تقرير العنف ضد المرأة، تقديم: فريد زهران.** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ،2007 م).
- أحمد عبد الفتاح عبد الرحمن: **لا للعنف ضد المرأة.** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2017م).
- إلهام عبدالحميد فرج: **أزمة تعليم أم أزمة مجتمع، إشكاليات تطوير المنهج نموذجًا.** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2015 م).
- _____: **قضايا معاصرة في المناهج التعليمية.** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية،ط4، 2014م).
- _____: المرأة والدستور بين تكريس الواقع والتغيير الممكن.(بحث مقدم إلى **مؤتمر حقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية في الدستور** 18 – 2013/9/19 م).
- _____: **المناهج وطرائق التعليم والتعلم منظور ثقافي.**(القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية،2010 م).
- _____: صورة المرأة في منهج التاريخ بالصف الأول الثانوي: دراسة تقويمية في ضوء مواثيق حقوق الإنسان (**مجلة القراءة والمعرفة**،ع 53، إبريل 2006 م). ص ص 112-228
- _____: منهج مقترح في التربية المدنية لإكساب طلاب الصف الأول الثانوي: اتجاهات إيجابية نحو المشاركة المجتمعية. (**دراسات في المناهج وطرق التدريس**، ع 117، اكتوبر2006 م). ص ص 42- 110
- _____: **المرأة بين التمييز والمشاركة.**(القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية،2004 م).
- _____: تصور مقترح لتطوير منهج الفلسفة في المرحلة الثانوية من وجهة نظر أساتذة ومعلمي وخبراء مناهج الفلسفة.(**مجلة القراءة والمعرفة**، ع 3، 2001). ص ص 100-163
- _____: الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع.(السعودية: **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع 67 ، نوفمبر 2015 م).ص ص 325-359

- الأمم المتحدة: المرأة والأرض والملكية والسكن، مكتب المفوض السامي حقوق الإنسان منشور بتاريخ 19 مارس 2014 م. متاح على https://www.ohchr.org/AR/Issues/Women/WRGS/Pages/Land.aspx تاريخ الدخول 20-9-2019
- آمنة نصير: **المنظور الإسلامي لقضية مناهضة ختان الإناث.** (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، 2012م).
- أميرة عبدالسلام زايد: **المرأة والتعليم والوعي بحقوق المواطنة قضايا مركزية في تربية المواطنة.**(القاهرة: دار الوفاء،2011 م).
- أمينة عبد العال: الدكتورة أمنية جاد الله مؤسسة مبادرة المنصة حقها . (القاهرة : **جريدة صدى البلد** ، منشور بتاريخ 08 مارس 2019)
- جوتليب مبانجيل وآخرون: العوامل المرتبطة بالإجهاض القصدي في المستشفيات العامة بدار السلام. (القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، **قضايا الصحة الإنجابية**، العدد الخامس، الإجهاض قضية للنقاش، 2008م).
- جوديت مرسكي، ومارتي رادليت: **ولا تزال الجنة بعيدة، نساء العالم في مواجهة القرن الجديد.** ترجمة: جيهان الحكيم. (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2007م).
- جون استيورات ميل: **استعباد النساء.** ترجمة إمام عبد الفتاح.(القاهرة: مكتبة مدبولى،1998 م).
- دلال الزري وآخرون: **المرأة العربية والمشاركة السياسية.**(الأردن: دار سندباد للنشر، 2000م).
- رفعت السعيد: **مصر مع المرأة ضد التمييز والتخلف والتأسلم.** (القاهرة: الامل للطباعة والنشر: 2014 م).
- رفيقة سليم حمود: **تعليم الإناث في الدول العربية الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل.**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2007 م).
- زينب رضوان: **المرأة بين الموروث والتحديث.**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2004م).
- سامية الفاتح طه : تعدد الزوجات فقهًا وقانونًا .(**مجلة العدل**، س16, ع42 ، وزارة العدل ،2014م).
- سحر حساني بربري: التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية، تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيه 2013.(**مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس**، ع34، مارس 2014م). عبد الجبار كريمي: حماية حقوق

المرأة بين القانون والاجتهاد القضـــائي، التعدد نموذجًا.(المغرب: **مجلة الفقه والقانون**، ع44، يونيو2016م).

- عبد الحميد محمد على: **معاناة المرأة**.(القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2009 م).
- عصمت محمد حوسو : دور المناهج في تمكين المرأة.(اليمن: **مجلة النوع الاجتماعي والتنمية**، ع 1، 2007 م).
- غادة سعد بن بشير: **كوني واعية بحقوقك**. (وزارة التعليم: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة،2017م).
- فايزة أحمد أحمد السيد: تطوير مقرر التاريخ في ضوء حقوق المرأة لرفع مستوى التحصيل وتنمية الوعي بحقوقها لدى تلاميذ الصـــف الثاني الإعدادي.(**مجلة الجمعية التربوية للدراســـات الاجتماعية**، العدد الرابع، 2005م). ص ص 58-100
- مبادرة الباحثون السوريون: **البعد الأخلاقي لمسألة الإجهاض**. ترجمة محمد أبو عباد،
- متاح على https://www.syr-res.com/article/3095.html تاريخ الدخول 22-9-2019
- مجلس السكان الدولي: **آفاق جديدة في الصحة الإنجابية تحليل للبرامج المناهضة لختان الإناث في مصر** (أغسطس 2000م).
- المجلس القومي للمرأة: **العنف ضد المرأة**. (القاهرة : المجلس القومي للمرأة، 2012م).
- محمد حنين: الحركة النسوية وعسر التحول الديمقراطي بالمغرب -جدل الإجهاض نموذجًا.(**إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، 2016 م) .
- مريم شرع: تمكين المرأة العاملة من تولي المناصب القيادية... مقومات وتحديات، دراسة ميدانية .(مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ع19، ،2014م).
- منظمة الصـــحة العالمية: **تنظيم الأســـرة**. منشـــور بتاريخ 8 فبراير 2018 م. متاح على https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/family-planning-contraception تاريخ الدخول 22-9-2019
- مهند صلاحات : عمل المرأة بين الرأي والواقع المفروض.(فلسطين : **ديوان العرب**، ديسمبر ٢٠٠٤م).
- هدى الصدة: **أصوات وأصداء القاهرة**. (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2007م).

- هناء حسني علي: برنامج مقترح في التاريخ وأثره في تنمية أبعاد الذاتية الثقافية والوعي بحقوق المرأة لدى طلاب المرحلة الثانوية.(**المؤتمر العلمي الأول لشـــباب الباحثين،** كلية التربية، جامعة أســـيوط، أبريل، 2007م). ص ص 95-111
- وليد عبد الســـــلام: انطلاق إعلان القاهرة حول صـــــحة المرأة العربية لعام 2017: " صـــــحتك هي أولويتنا.(القاهرة : **جريدة اليوم السابع** ، فبراير، 2017 م).

- association of mental health: **Issues Treated in Therapy. Women's Issues**.(United States، GoodTherapy.org، 2017).
- Bowen: **A New Look at Woman's Roles During Selected Wars in U.S. History**.(A Thesis of Master of Arts in the Department of Curriculum and Instruction, 2004) .
- Chick, : Gender Balance in K-12 American History Textbooks.(**Social Studies Research and Practice** ,vol 1,no 3, 2006). p p 284-292
- Gudhlanga & Chirimuuta. Towards a Gender Inclusive Curriculum in Zimbabwe's Education System: Opportunities and Challenges. (**genderand behavior**,vol 10, No1, 2012).
- Kurshid, etc: A Study of The Representation of Female Image In The Textbook of English and Urdu at Secondary School Level.(Pakistan **Journal of Social Science**, Vol. 30mNo.2, 2010).
- Maria ahmed , etc :A Rreview of quality of work life balance for women employeesm.(**international journal of trends in economics management and technology** ,Vol 2, Issues 1 Febraury 2013).
- Nussbaum :Globalization Debate Ignores The Education of Women .(**Chronicle of Higher Education** ,Vol 47, No 2, 2000)**trends in economics management and technology** ,Vol 2, Issues 1 Febraury 2013).
- Shanon Ho and Ben Max :**Definition of Women's Issues**.(The City Council،March 27، 2015).
- Yang: **Gender Stereotyping and Gender Discourse in a Hong Kong Primary English Textbook Series**. (Virtual Library, 2011), available at (www.biblotecavirtualut.sugam.edu). (accessed dec 2، 2019)